



2010/8/14

## الاقتصاد السياسي للاستبداد

عبد الحليم فضل الله

عوامل عدة ساهمت في صمود البنية التسلطية في العالم العربي، في مقدمها الدعم الخارجي السخي الذي ازداد قوة ووفرة مع سطوع نجم سياسات مكافحة الإرهاب، التي تحولت إلى محرك رئيسي لنشاط الهيمنة، وامتلاك السلطات موارد مالية تكفي لإدارة أجهزة أمنية قوية وفعالة، بوسعها التدخل في الوقت المناسب لاحتواء حركات التغيير المدني ومنعها من أن تصبح حركات جماهيرية مؤثرة، كما أنّ آلية عمل الاقتصادات الربعية مكنت الأنظمة من بناء قواعد اجتماعية دائمة، يمكن توسيع نطاقها كلما دعت الحاجة. وإذا أضفنا إلى ذلك ضعف التقاليد السياسية في البلدان التي تعاني من استبداد طويل، يصبح ممكناً تفسير امتناع الأنظمة العربية عن تنظيم أو تطوير نموذج التسلط الذي تعتمده، وذلك بخلاف ما فعلته الدول الآسيوية مثلاً، التي حدثت نظمها الاقتصادية في سياق منفصل عن المسار السياسي.

ولا تهتم الحكومات المحافظة باعتماد نموذج ثابت لمقارباتها الاقتصادية، معولة على العوامل المذكورة لتوطيد دعائم سيطرتها، ولذلك فهي لا تتبنى آليات دائمة ومنظمة لإعادة التوزيع، ولا تتبع إستراتيجية تنمية وتطوير بعيدة الأمد، بل إنها تفضل ترك حبل النشاط الاقتصادي على غاربه لتتدخل على طريقته الخاصة من خلال الإعانات والعطاءات المباشرة والمختارة بعناية.

في أواسط القرن الماضي كان الأمر مختلفاً بعض الشيء في العالم العربي، الأنظمة المستبدة كانت منتشرة على الضفتين، ضفة الموالين للغرب، وضفة الأنظمة القومية المحسوبة آنذاك على المعسكر الشرقي. وحيث أنّ الأخيرة اهتمت برودود فعل الرأي العام تجاه سياساتها الداخلية والخارجية، فقد ركزت كثيراً على خطط التنمية وبرامج إعادة التوزيع التي اكتسبت طابعاً راديكالياً. وقد تبعتها في ذلك الحكومات التقليدية كي تحصن أسوارها أمام المد القومي وموجات التحرر الوطني. ولنلاحظ هنا بأن الدول المعتمدة على التدفقات المالية الكثيفة امتلكت حصانة أكبر تجاه التغيير واستطاعت حماية نمطها المحافظ لفترات زمنية طويلة، بالمقارنة مع الدول ذات الاقتصادات المتنوعة. على أن الربيع المالي أفضى إلى أمرين متزامنين، أدى في جانب إلى استقرار النماذج التقليدية للحكم وديمومتها، ومثّل في جانب آخر المظلة التي تحولت في إطارها بعض الحكومات القومية إلى مؤسسات تسلط شبه تقليدية تعتمد في ترسيخ سلطتها على القبيلة والعشيرة والطائفة، فتخلت عن شعاراتها الوطنية، واستبدلت ببرامجها الاجتماعية والتنمية شبكات انتفاع مخصصة حصراً لإرساء النفوذ وبسط السيطرة. ومع اتساع دورة التحولات الاقتصادية والسياسية للنظام الدولي في العقدين

الأخيرين، زادت دولة الاستبداد خطورة و سطوة، حيث أنها استفادت كثيراً من تضعف المفاهيم التي أدت في السابق دوراً محورياً في نسج خيوط الشراكة بين الحكومات والشعوب وتخفيف حدة التسلط، مثل مفاهيم التنمية والديمقراطية الاجتماعية التي استبدلت بعقيدة النمو، وبأهداف ذات طابع امني ضيق.

و بقدر ما أدت التدفقات النفطية وغير النفطية إلى زيادة قدرة الدول العربية على تمويل مشاريع التحديث والتطوير، فإنها تحولت لاحقاً إلى عقبة أمام التنمية، لأنها عطلت الشروط السياسية والاجتماعية لهذه العملية، وأعفت الدولة من موجبات تنظيم وتطوير وظائفها الأساسية، وهي التي استفادت من الوفرة المالية لتأخير استحقاقات الإصلاح الداهمة.

وبالنسبة إلى لبنان، الذي يسجل الدخل الفردي فيه ارتفاعاً كبيراً، فإن اقتصاده يتحول تدريجياً إلى اقتصاد تدفقات ومعونات وتحويلات، يعتمد كثيراً على مراكز النفوذ السياسي من جهة والتطورات التي تتم خارج الحدود من جهة أخرى. وثمة تفسيرات عدة للتحسن في المعدلات العامة للدخل، حتى في أثناء الأزمات، منها انه يرتبط بالنشاط الذي يقوم به رواد المشاريع ما بين الداخل والخارج، وبالأعمال المؤقتة التي تؤديها طبقة التكنوقراط عالية المهارة خارج البلاد، ويعتبر دخل هذه المجموعة معزولاً عن التطورات الداخلية ومحما من تبعات التوتر السياسي والأمني. ومنها التأثير المتجدد لاقتصاديات النفط على لبنان، فمع أن العمالة اللبنانية الماهرة لم تعد تتبوأ المكانة المركزية التي حظيت بها قبل الحرب الأهلية في البلدان النفطية، فإن التحويلات النقدية من هذه البلدان إلى لبنان تزداد أهميتها على نحو مطرد عندما يتخطى سعر النفط حداً معيناً. كما يستفيد اللبنانيون أيضاً، من أن قطاع العقارات بات ملاذاً لتخزين القيمة، ليتحول بلدهم الذي يتصف بندرة الأراضي إلى مقصد للمضاربين والباحثين عن تنوع آمن لمحافظهم المالية والاستثمارية. ويمكن أن نتبين التحولات العميقة في بنية الاقتصاد اللبناني بالاعتماد على الأرقام المتاحة للمرحلة ما بين عامي 1997 و2008، فالنمو المحقق في هذه المدة يعزى إلى تنامي الاستهلاك الممول من الخارج، وإلى تطور قطاعات المصارف والاتصالات والبناء على حساب قطاعات التعليم والصحة والزراعة والصناعة. أما الميزة الأبرز لهذه المرحلة فكانت الزيادة الكبيرة في نسبة التحويلات الداخلية إلى الدخل الفردي، والتي توزعها جهات ومؤسسات وأفراد، على شكل معونات ومساعدات وعطاءات، لا علاقة لها بعمليات الإنتاج.

إذا أخذنا بهذه التفسيرات، نجد أننا ننزلق ببطء داخل نفق ينتهي حكماً باقتصاد مماثل لذلك الذي يدعم أنظمة التسلط ويعزز مقاومتها للتغيير، فهيمنة الجانب الريعي والخارجي يضعف الدوافع الاجتماعية للمطالبة بالعدالة وتعزيز الإنتاج وتوطيد تجارب التنمية، ويقلص الفرص المتاحة لانبثاق نمط سياسي اقتصادي اجتماعي مختلف نسبياً وقابل للتطور، على اعتبار أنّ التنمية السياسية لا تولد بمعزل عن وجود نشاط اقتصادي منتج يقوم به مجتمع المقيمين. ولعلنا نسير على الطريق التي سارت عليه دول عربية أخرى، أي أننا نبنى المجال الاقتصادي للاستبداد، لكن على أساس لا مركزي متعدد المرجعيات والأقطاب.